الأمم المتحدة

A/60/L.45

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 December 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا

جامايكا*: مشروع قرار

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[1]، وإلى قراراتها ٥٣/٩٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٣٧ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٩٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٣٣٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٥٨/٢٣٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فضلا عن القرار ٥٩/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/56/45).

211205 211205 05-65564 (A)

وإذ تشير أيضا، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن دور المجلس في منع نشوب الصراعات المسلحة و١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن تعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا،

وإذ تشير كذلك إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بإنشاء أفرقة استشارية مخصصة تعنى بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع،

وقد نظرت في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام المعنون ''تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها''[٢]،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣] الذي أكد فيه قادة العالم من جديد تعهدهم تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ تعترف بترابط وتآزر التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ أن منع نشوب الصراعات وتوطيد السلام سيستفيدان من الجهود المنسقة والمطردة والمتكاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٤] يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء،

وإذ تؤكد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، مع التسليم بوجود حاجة إلى دعم من المجتمع الدولي،

---

(٢) A/60/182.

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

(٤) A/52/871-S/1998/318.

وإذ تشدد على ضرورة التصدي لما يترتب على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جميع جوانبه من آثار سلبية على السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وإذ تلاحظ في هذا السياق التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير المرحلي للأمين العام، A/60/182،

وإذ تؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الإرادة السياسية بما يكفل توفير الدعم المالي والتقني المطلوب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام على نحو فعال،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطة السلام والأمن الأفريقية،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بالتقرير المرحلي للأمين العام المعنون تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٢]، بما في ذلك الجهود الأخيرة المبذولة في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وضرورة إيلاء اهتمام خاص لإعادة الإعمار وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المتواصل المحرز في مجال خفض الصراعات الكبرى في القارة وبالجهود المطردة التي بذلها، في الآونة الأخيرة، الاتحاد الأفريقي فضلا عن المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في التوسط في الصراعات وحلّها؛ وتلاحظ أنه لا يزال يتعين، رغم الاتجاهات وأوجه التقدم الإيجابية في أفريقيا، تعزيز الظروف اللازمة لتحقيق السلام والتنمية على نحو مستدام في هذه القارة؛

٣ - **تلاحظ مع القلق** استمرار وجود حالات عديدة في القارة تتسم بأشكال مختلفة من الاضطرابات المدنية، ومن بينها تلك الناشئة عن عوامل إثنية ودينية واقتصادية، ودور الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات في أفريقيا؛

٤ - **تؤيد** هدف أفريقيا الرامي إلى جعل أفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠؛

٥ - **ترحب** بالالتزامات التي تعهدت بها بلدان مجموعة الثمانية في مجالي السلام والاستقرار في سياق إعلان غلينيغلز[٥] المعتمد في اجتماع القمة الذي عقدته في غلينيغلز، المملكة المتحدة من ٦ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتتطلع إلى التنفيذ المبكر لهذه الالتزامات؛

٦ - **ترحب أيضا** بتصميم الاتحاد الأفريقي على تعزيز قدراته في مجال صنع السلام وعلى اضطلاعه بدور طليعي في حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من

(٥) متاح على الموقع http://www.fco.gov.uk/File/Kfile/Post G8Gleneagles_Communique.o.pdf.

ميثاق الأمم المتحدة وبتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة من خلال مجلس السلام والأمن، فضلا عن الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر، وتعزيز القدرة على القيام بوساطة، بما في ذلك من خلال إنشاء فريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية؛

٧ - **تشجع** البلدان الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على زيادة وتنسيق ومواصلة جهودها الرامية إلى معالجة كامل أسباب الصراع في أفريقيا عن طريق تعزيز منع نشوب الصراعات وحلها، وتدابير وأنشطة بناء السلام في فترة ما بعد الصراع ، بما في ذلك تعزيز القدرات الأفريقية على حفظ السلام ؛

٨ - **تحث** الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة على تقديم الدعم لإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي كمسألة ذات أولوية؛

٩ - **تحث** الأمم المتحدة وتدعو الشركاء الإنمائيين الآخرين إلى زيادة دعمهم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز قدراته وفعاليته في التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها وتوفير تدريب متطور لحفظة السلام الأفارقة؛ وتعترف بالدول الهام الذي تؤديه المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام في أفريقيا وتشجع الأمين العام على استخدام الوساطة قدر المستطاع للمساعدة في إيجاد حل سلمي للصراعات - آخذا في الاعتبار على النحو الواجب الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد وغيره من المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في هذا الصدد؛

١٠ - **ترحب** باستخدام مرفق الاتحاد الأوروبي لإحلال السلام في أفريقيا، ومبادرات أعضاء مجموعة الثمانية لبناء القدرات الأفريقية على حفظ السلام كالمبادرة العالمية لعمليات السلام التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبرنامج تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام الذي تنفذه فرنسا، فضلا عن الجهود التي يبذلها شركاء دوليون آخرون من أجل دعم تنفيذ مبادرات السلام التي يتخذها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية؛

١١ - **ترحب أيضا** بقرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦] إنشاء لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع نحو الإنعاش وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار ولمساعدتها في إرساء الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، وتلاحظ أنه ينبغي للجنة أن تبدأ عملها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

(٦) انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ٩٧.

١٢ - **تدعو** مفوضية لجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تنسيق إجراءاتها بهدف تنفيذ خطة تتولى زمامها أفريقيا مستمدة من الإطار الاستراتيجي للسياسات المتعلقة بإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع الذي يعكف الاتحاد على وضعه بغية الاضطلاع بأنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع، وتراعي الصلات بين الأبعاد الأمنية والإنمائية والإنسانية للسلام في أفريقيا؛

١٣ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة وتدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع في جهودها الرامية إلى توطيد الأمن وتوفير عودة آمنة للاجئين والمشردين داخليا وتعزيز ورصد حقوق الإنسان وزيادة الأنشطة المدرة للدخل، لا سيما للشباب، وتسريح المحاربين السابقين؛

١٤ - **تشدد** على الأهمية البالغة التي يكتسيها اتّباع نهج إقليمي لمنع الصراع، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود كبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنع استغلال الموارد الطبيعية والسلع المرتفعة القيمة والاتجار بها بشكل غير مشروع، وتؤكد على الدور المحتمل الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لقضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه؛

١٥ - **تلاحظ مع القلق** المحنة المأساوية التي يعيشها الأطفال في حالات الصراع بأفريقيا ولاسيما الظاهرة المتنامية المتمثلة في الجنود الأطفال، وتكرر تأكيد ضرورة توفير المشورة وإعادة التأهيل والتعليم في فترة ما بعد الصراع؛

١٦ - **تلاحظ أيضا** مع القلق استمرار، وغالبا زيادة، العنف ضد المرأة حتى مع انحسار الصراعات المسلحة؛ وتحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية المرأة ومساعدتها في حالات الصراع وما بعد الصراع؛

١٧ - **تدعو إلى** تعزيز دور المرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام في فترة ما بعد الصراع، وإلى توسيع نطاق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في أنشطة بناء السلام وحفظ السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع؛

١٨ - **تقرر** مواصلة رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٤]؛

١٩ - **تؤكد** أهمية تمكين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بحيث يصبح قادرا على الاضطلاع بشكل أفضل بدوره بوصفه جهة التنسيق داخل الأمانة العامة لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ١٨ أعلاه؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار.